Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 9, Issue 3 (2025) • P: 17 - 1
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The role of Internal Audit in reducing Financial Risks
(Applying to Companies listed in the Saudi Stock Exchange)

Asst-Prof. Elsamani Ataelmanan Abdelrahim*, Asst-Prof. Mai Osman Ali Abbu
College of Humanities and Administrative Studies | Onaizah Colleges | KSA

Received: 01/09/2024
Revised: 08/09/2024
Accepted: 28/09/2024
Published: 30/03/2025

* Corresponding author: dr.samani@oc.edu.sa

Citation: Abdelrahim, E. A., & Abbu, M. O. (2025). The role of Internal Audit in reducing Financial Risks (Applying to Companies listed in the Saudi Stock Exchange). *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9*(3), 1 – 17. https://doi.org/10.26389/AJSRP.C030924

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The researcher addressed the role of internal audit in reducing financial risks. The study aimed to identify the extent of the contribution of the internal audit department in reducing financial risks, and to identify the obstacles that reduce its contribution to reducing financial risks. The study problem was represented in the following questions: Does the internal audit department contribute to reducing financial risks? And does the internal audit department face obstacles that limit its contribution to reducing financial risks?

To achieve the objectives of the study and find objective solutions to its problem, the researcher assumed that the internal audit department contributes to reducing financial risks, and that there are no obstacles that reduce the contribution of the internal audit department in reducing financial risks. The researcher used the descriptive analytical approach, in addition to using many appropriate statistical methods, including the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). After testing the hypotheses, the validity of the first hypothesis was found (the internal audit department contributes to reducing financial risks), and the validity of the second hypothesis (the internal audit department does not face any obstacles that reduce its contribution to reducing financial risks). The researcher recommended supporting the internal audit department by providing it with an appropriate organizational position, in addition to providing the appropriate material and human capabilities so that it can perform its mission and achieve its goals with high efficiency.

Keywords: Internal Audit, Financial Risks, Saudi Arabia.

دور المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية
(بالتطبيق على الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية)

الأستاذ المساعد / السماني عطا المنان عبد الرحيم*، الأستاذ المساعد / مي عثمان علي أبو
كلية العلوم الإنسانية والإدارية | كليات عنيزة | المملكة العربية السعودية

المستخلص: تناول الباحث دور المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام إدارة المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية، والتعرف على المعوقات التي تقلل من إسهامها في تدنية المخاطر المالية. وتمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية: هل تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية؟، وهل تواجه إدارة المراجعة الداخلية معوقات تحد من إسهامها في تدنية المخاطر المالية؟

لتحقيق أهداف الدراسة وإيجاد حلول موضوعية لمشكلتها افترض الباحث بأن إدارة المراجعة الداخلية تسهم في تدنية المخاطر المالية، وأنه لا توجد معوقات تقلل من إسهام إدارة المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة ومنها الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبعد اختبار الفرضيات تبين صحة الفرض الأول (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية)، وصحة الفرض الثاني (لا تواجه إدارة المراجعة الداخلية أي معوقات تقلل من إسهامها في تدنية المخاطر المالية). وأوصى الباحث بدعم إدارة المراجعة الداخلية من خلال توفير مكانة تنظيمية ملائمة لها، بالإضافة إلى توفير الإمكانيات المادية والبشرية المناسبة حتى تتمكن من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها بكفاءة عالية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، المخاطر المالية، السعودية.

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

استناداً على التطور التاريخي للمراجعة الداخلية المصاحب للتطورات التي تحدث في بيئة الأعمال نجد أن وظيفة المراجعة الداخلية تطورت من مجرد المراجعة المالية فقط إلى المراجعة المالية والمراجعة التشغيلية ومراجعة الالتزام، إلى مراجعة إدارة مخاطر الأعمال. والمساهمة بشكل فعال في عمليات الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي للشركات.

مشكلة البحث:

التطورات الحديثة في بيئة الأعمال المتمثلة في الزيادة الكبيرة في أعداد شركات المساهمة العامة المدرجة في الأسواق المالية، وزيادة تمدد أنشطة الشركات على المستوى العالمي بفضل التطور التكنولوجي الكبير، وزيادة حدة المنافسة بين الشركات أدى إلى زيادة تعرض الشركات إلى ما يعرف بالمخاطر المالية. واستناداً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1- هل تسهم إدارة المراجعة المالية بالشركات في تدنية المخاطر المالية؟
2- هل تواجه إدارة المراجعة الداخلية بالشركات معوقات تقلل من اسهامها في تدنية المخاطر المالية؟

فرضيات البحث:

يمكن صياغة فرضيات البحث في الآتي:

1. تسهم إدارة المراجعة المالية بالشركات في تدنية المخاطر المالية.
2. لا تواجه إدارة المراجعة الداخلية بالشركات معوقات تقلل من اسهامها في تدنية المخاطر المالية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية التحكم في المخاطر التي تواجه الشركات بصورة عامة والمخاطر المالية على وجه الخصوص، حيث أن وجود إدارة للمراجعة الداخلية يمتد نشاطها من مجرد المراجعة المالية إلى الاسهام في إدارة المخاطر والحوكمة ودعم الخطط الاستراتيجية للشركات يعتبر أمر بالغ الأهمية وهدف تسعى إليه مجالس إدارات الشركات الحريصة على الحصول على معلومات ملائمة تعينها على اتخاذ قرارات رشيدة.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1. التعرف على مدى اسهام إدارة المراجعة الداخلية بالشركات في تدنية المخاطر المالية.
2. التعرف على المعوقات التي تقلل من اسهام إدارة المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية.
3. التعرف على أهم أنواع المخاطر المالية التي تواجه الشركات.

منهج البحث:

استخدم الباحثان المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي: لوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات.
2- المنهج الاستقرائي: بهدف استقراء بعض الكتابات التي يتضمنها الفكر المحاسبي المتعلق بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

أساليب جمع المعلومات:

تم الاعتماد على أسلوبين لجمع المعلومات والبيانات:

1- **المقابلة:** وذلك من خلال إجراء المقابلات مع بعض القائمين على إدارة المراجعة الداخلية بالشركات، للحصول منهم على معلومات حول آلية عمل إدارة المراجعة الداخلية ومعرفة مدى اسهامها في تدنية المخاطر المالية.
2- **الاستبيان:** وذلك لاستطلاع آراء أفراد العينة عن معرفة مدى اسهام إدارة المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر، بالإضافة للتعرف على أهم المعوقات التي تواجههم في سبيل تحقيق ذلك.

حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** الفترة من العام 2021م حتى العام 2024م.

هيكل البحث:

تتمثل هيكلة البحث فيما يلي:

1. **الإطار المنهجي:** ويشمل: مشكلة البحث، وفرضيات البحث، وأهمية البحث، وأهداف البحث، ومنهج البحث، والدراسات السابقة.
2. **الإطار النظري:** ويشمل: مفهوم وأنواع وأهمية المراجعة الداخلية، ومفهوم وأنواع المخاطر المالية.
3. **الدراسة الميدانية:** وتشمل تحليل فرضيات البحث وتحديد نتائج الدراسة.
4. **الخاتمة:** وتشمل: أهم النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

دراسة محمد 2021م (محمد، 2021م):

هدفت الدراسة إلى معرفة متطلبات الرقابة على المقبوضات والمدفوعات النقدية، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية والحد من التعدي على المقبوضات والمدفوعات النقدية، وأوصى الباحث بتعزيز الرقابة الذاتية، والرقابة الإلكترونية، والرقابة الميكانيكية على الأصول النقدية بالإضافة إلى توسيع نطاق التعامل مع وسائل الدفع والتحصيل المالي الإلكترونية. وركزت الدراسة على إبراز دور المراجعة الداخلية في الحد من التعدي على النقدية.

دراسة عبد الفتاح 2008م (الفتاح، 2008م):

هدفت الدراسة إلى بناء إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية. حيث توصلت الدراسة إلى أن التطبيق الفعال لإدارة المخاطر في منظمات الأعمال بصفة عامة وفي البنوك بصفة خاصة يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق الاستقرار والنمو والعائد المتوقع. وأيضاً تقوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بدور رئيسي في تقييم إدارة المخاطر المصرفية من خلال التأكد من فعالية الخطة الموضوعة للتعامل مع المخاطر والتي تسهم في تحديدها في إطار توازن الأهداف الاستراتيجية. وركزت الدراسة على دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية فقط.

ويتمثل الفرق بين دراسة الباحث والدراسات السابقة في أن الباحث تتطرق خلال دراسته لأبرز المخاطر المالية التي تواجه شركات المساهمة العامة ومنها: مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر السوق. بينما ركزت دراسة محمد 2012م على دور المراجعة الداخلية في الحد من التعدي على النقدية فقط "مخاطر السيولة". وركزت دراسة عبد الفتاح 2008م على تفعيل الدور الذي تقوم به إدارة المخاطر في المصارف.

ثانياً: المراجعة الداخلية:

1- التطور التاريخي لمفهوم المراجعة الداخلية:

قام معهد المراجعين الداخليين (IIA) بإصدار ثلاث تعريفات للمراجعة الداخلية خلال الفترة من العام 1978م وحتى العام 1999م كما يلي (الشنيفي، مدخل إلى المراجعة الداخلية "الإطار العام والمفاهيم والتطبيق"، 2019م):

في العام 1978م عرّف المراجعة الداخلية بأنها (وظيفة تقويم مستقلة داخل الشركة تهدف إلى التدقيق عن طريق فحص وتقويم أنشطة الشركة المختلفة).

وفي العام 1996م عرّف المراجعة الداخلية بأنها (وظيفة تقويم مستقلة داخل الشركة لفحص وتقويم الأنشطة كخدمة للشركة، بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ المسؤوليات المرتبطة بهم بفاعلية من خلال تزويد الأفراد بالشركة بالتحليلات والتقييمات والمشورة المختصة بفحص الأنشطة، وتشمل أهداف المراجعة أيضاً توفير رقابة فعالة بتكلفة مناسبة.

أما في العام 1999م عرّف المراجعة الداخلية بأنها (نشاط تأكيدي واستشاري مستقل وموضوعي يوصف من خلال فسلفة إضافة القيمة لتحسين عمليات الشركة، ويساعد في إنجاز أهداف الشركة من خلال تقديم مدخل محكم ومنتظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، والرقابة، وعمليات الحوكمة).

من خلال المفاهيم السابقة يلاحظ الباحث أن تعريف معهد المراجعين الداخليين الأول للمراجعة الداخلية في العام 1978م حصر دور المراجعة الداخلية في المراجعة المالية والتشغيلية فقط، ومن خلال التعريف الثاني للمراجعة الداخلية في العام 1996م زادت مهام إدارة المراجعة الداخلية لتشمل بجانب المراجعة المالية والتشغيلية تقديم تحليلات وتوصيات مرتبطة بعملية المراجعة الداخلية لإدارة المنشأة تعينها

في عملية التخطيط الاستراتيجي للمنشأة. أما التعريف الثالث للمراجعة الداخلية فقط أضاف مسؤوليات جديدة للمراجعة الداخلية بخلاف ما سلف ذكره من مسؤوليات متمثلة في مساهمة إدارة المراجعة الداخلية في عمليات إدارة المخاطر والحوكمة.

2- أنواع المراجعة:

قد يتم تبويب المراجعة إلى عدة أنواع حسب طريقة التبويب المتبعة كالآتي (خضير، 2009م):

أ. **المراجعة الإلزامية والمراجعة الاختيارية:** وفقاً لقوانين الشركات في كل من بريطانيا والمملكة العربية السعودية ومصر فإنه يتوجب على شركات المساهمة بأن يكون لها مراجع خارجي، ووفقاً للأنظمة في الدول الثلاث يتم تكليف مراقب الحسابات بواسطة الجمعية العمومية للمساهمين وتحدد الجمعية أتعابه. أما فيما يختص بشركات الأشخاص والمشاريع الفردية فعملية تكليف مراقب حسابات لها تعتبر اختيارية.

ب. **المراجعة الكاملة والمراجعة الجزئية:** يمكن تعريف المراجعة الكاملة بأنها المراجعة التي تتم استناداً للخطوات الفنية والتي ينتهي فيها المراجع برأي فني محايد في التقارير المالية التي قامت الشركة بإعدادها، ويعتبر تقرير المراجعة الوسيلة التي يعبر من خلالها المراجع عن الرأي الفني المحايد. أما المراجعة جزئية فهي التي تقتصر على عنصر واحد أو أكثر من عناصر القوائم المالية مثل النقدية أو المبيعات، وفي هذه الحالة ينحصر تقرير المراجع في العمل الذي قام بإنجازه.

ج. **مراجعة الأداء أو التنفيذ:** الهدف من مراجعة الأداء أو هو معرفة مدى التقيد بتنفيذ، أو الالتزام بأداء السياسات، أو القوانين، أو اللوائح والتعليمات، أو العقود. ومن أبرز أمثلة مراجعة الأداء أو التنفيذ مراجعة الإقرارات الضريبية لتحديد مدى توافق الإقرار مع أنظمة ولوائح الضرائب والتوجيهات الصادرة بشأنها.

د. **المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:** تتمثل المراجعة الداخلية في عملية فحص العمليات والسجلات التي يقوم بها باستمرار الموظفون من داخل المشروع. وتختلف أهداف ونطاق المراجعة الداخلية اختلافاً كبيراً من مشروع لآخر، وقد تشمل في الشركات الكبيرة المراجعة المالية، والمراجعة التشغيلية، ومراجعة الالتزام، ومراجعة إدارة المخاطر، والمساهمة من خلال التوصيات التي تقدمها للإدارة العليا في عملية التخطيط الاستراتيجي للمنشأة والحوكمة. أما المراجعة الخارجية يقوم بها مراجع خارجي مستقل بموجب ترخيص ممنوح له من الجهات الرسمية بالدولة وذلك من أجل إبداء رأي فني محايد عن مدى سلامة القوائم المالية للشركات التي قام بمراجعتها.

3- معايير المراجعة:

أ. **المعايير العامة والفرعية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عام 1978م:** تشتمل المعايير الأولية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) على معايير عامة وفرعية، يبلغ عدد المعايير العامة عدد (5) معايير عامة، أما المعايير الفرعية تبلغ عدد (25) معيار فرعي. وقد استمر العمل بهذه المعايير العامة والفرعية لأكثر من عشرين عاماً، إلى أن صدر الإصدار الجديد للمعايير في عام 1999م (التويجري، النودل، آل عباس، الشتوي، و النافعابي، 2022م). الجدول (1) يعرض ترجمة المعايير الصادرة عام 1978م:

الجدول (1): المعايير العامة والفرعية للممارسات المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عام 1978م

المعايير العامة		المعايير الفرعية	
الرقم	العنوان	الرقم	العنوان
100	الاستقلالية	110	الوضع التنظيمي
		120	الموضوعية
200	الكفاءة المهنية لقسم المراجعة	210	التوظيف
		220	المعارف والمهارات والتخصصات
		230	الإشراف على المراجع الداخلي
		240	الامتثال لمعايير السلوك
		250	المعارف والمهارات والتخصصات
		260	العلاقات البشرية والاتصالات
		270	التعليم المستمر
		280	العناية المعنية اللازمة
300	نطاق العمل	310	نزاهة وموثوقية المعلومات
		320	الامتثال للسياسات والخطط والإجراءات، والقوانين، واللوائح والعقود.

المعايير العامة		المعايير الفرعية	
		330	المحافظة على الأصول
		340	الاقتصاد في وكفاءة استخدام الموارد
		350	تحقيق أهداف المنشأة وبرامجها المخططة
400	تنفيذ أعمال المراجعة	410	تخطيط المراجعة
		420	فحص وتقييم المعلومات
		430	توصيل النتائج
		440	المتابعة
500	إدارة قسم أو وحدة المراجعة الداخلية	510	الهدف، الصلاحية، المسؤولية
		520	التخطيط
		530	السياسات والإجراءات
		540	إدارة شؤون الموظفين والتطوير
		560	مراجعي الحسابات الخارجيين

المصدر: (التويجري، النودل، آل عباس، الشتوي، و النافعابي، 2022م)

ب. **المعايير الدولية للمراجعة:** تم صياغة المعايير الدولية للمراجعة بواسطة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عن طريق مجلس المعايير الدولية لخدمات المراجعة والتأكيد (IAACB)، ويمكن القول بأن المعايير الدولية للمراجعة معايير توافقية، حيث يؤدي العمل بها إلى تجانس وتوافق ممارسات المراجعة عالمياً. وتتضمن النظرية والتطبيق العملي للمعايير الدولية للمراجعة –بالإضافة إلى المعرفة بالمعايير الدولية للمراجعة-مراعاة معايير رقابة الجودة، وتخصيص الأهمية النسبية، وكيفية أداء المراجعة، والتنسيق بين التقارير الدولية والأفراد ... إلخ (هايز، والاج، و جورتميكر، 2015)، ويوضح الجدول (2) المعايير الدولية للمراجعة، مع تفصيل المعيار 300-499 باسم تقدير الخطر والاستجابة للأخطار المحددة.

جدول رقم (2): قائمة بالمعايير العامة للمراجعة في عام 2013م

رقم المعيار	اسم المعيار
299-200	الأساسيات العامة والمسئوليات
499-300	تقدير الخطر والاستجابة للأخطار المحددة معيار المراجعة الدولي (300) تخطيط مراجعة القوائم المالية. معيار المراجعة الدولي (315) التعرف على وتقدير أخطار التحريفات الجوهرية من خلال فهم الوحدة والبيئة التي تعمل بها. معيار المراجعة الدولي (320) الأخذ في الاعتبار للأهمية النسبية عند تخطيط وأداء المراجعة. معيار المراجعة الدولي (330) استجابات المراجع للأخطار التي تم تحديدها معيار المراجعة الدولي (402) اعتبارات المراجعة المرتبطة بوحدة تتعامل مع تنظيمات تقدم لها خدمات. معيار المراجعة الدولي (450) تقييم التحريفات المكتشفة أثناء المراجعة.
599-500	أدلة المراجعة
699-600	الاعتماد على عمل الآخرين
799-700	استنتاجات المراجعة والتقرير
899-800	مناطق خاصة

المصدر: (هايز، والاج، و جورتميكر، 2015)

استناداً على ما سبق يرى الباحث أن وجود معايير للمراجعة مقدمة من معهد المراجعين الداخليين والاتحاد الدولي للمحاسبين ويتم تحديثها من خلال التعديلات التي ترد بها تسهم بشكل مباشر وفعال في مساعد إدارة المراجعة الداخلية على الحد من المخاطر بصورة عامة والمخاطر المالية على وجه الخصوص.

4- مهام المراجع الداخلي في إدارة المخاطر:

تلعب إدارة المراجعة الداخلية دوراً فعالاً في إدارة المخاطر وذلك دون التأثير على استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، وتتمثل العلاقة بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في محاور متعددة منها (التويجري، النودل، آل عباس، الشتوي، و النافعابي، 2022م) ما يلي:

- تركز إدارة المراجعة الداخلية على الجوانب ذات المخاطر العالية حسب تصنيف إدارة المخاطر وذلك من خلال التأكد من الالتزام بالأنظمة والتوجيهات والسياسات التي قامت إدارة المخاطر بوضعها لتقليل أثر هذه المخاطر.
- تقدم إدارة المراجعة الداخلية الدعم اللازم وتشارك بفاعلية في عملية إدارة المخاطر. بحيث تقوم إدارة المخاطر بوضع خطتها السنوية استناداً على نتائج تقييم مخاطر الشركة بحيث يساعد ذلك في تقليل أثر هذه المخاطر.
- تبسيط تقييم المخاطر، فمن خلال طبيعة عمل إدارة المراجعة الداخلية يمكن أن يتوفر لأفرادها فهم للمخاطر التي تواجه الشركة ومن ثم يمكنهم تقديم الدعم في أنواع الخطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة إلى الجهة المسئولة.
- زيادة وعي الموظفين حول المخاطر ودور الرقابة الداخلية في ذلك، فمن المعلوم أن إدارة المراجعة الداخلية توفر ضمانات حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالتالي فإن هذه الإدارة يمكن أن تسهم بشكل مباشر في عملية رفع وعي الموظفين حول المخاطر ودور أنظمة الرقابة الداخلية في تقليل هذه المخاطر.
- التقرير حول كفاءة وفعالية إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة والضبط الداخلي للإدارة العليا، واستناداً على الاستقلالية التي تتمتع بها إدارة المراجعة مقارنة ببقية إدارات المنشأة يمكن لإدارة المراجعة الداخلية رفع تقارير دورية إلى لجنة المراجعة عن عمل إدارة المخاطر وشكل الدعم الذي تقدمه لها.

ومما سبق يرى الباحث أن إدارة المراجعة الداخلية يمكن أن يكون لها –مع الاحتفاظ باستقلاليتها-دوراً كبيراً في الحد من المخاطر بصورة عامة والمخاطر المالية على وجه الخصوص، وذلك من خلال رفع مستوى الوعي لدى العاملين بالشركة حول مفهوم المخاطر وأنواعها المختلفة بالإضافة إلى رفع تقارير دورية لأصحاب الصلاحية بالشركة حول تقييم أداء إدارة المخاطر.

ثالثاً: مفهوم و أنواع المخاطر:

1- **مفهوم المخاطر المالية:** هنالك العديد من المفاهيم الخاصة بالمخاطر المالية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

المخاطر المالية هي المخاطر التي تتعلق بإدارة الموجودات التي تمتلكها المنشأة والالتزامات المترتبة عليها (أبو كمال، 2015م).

وأشار (قاسم و أحمد، 2017م) إلى أن المخاطر المالية من المخاطر الهامة التي تؤثر على أداء المنشآت والتي تقوم بإحداث تغييرات مستقبلية محتملة في مؤشرات أسعار الفائدة، أو أسعار صرف العملات، أو في مؤشرات الملاءة المالية للشركة.

وقد رأى (الجنابي، 2019) أن المخاطر المالية عبارة عن جميع المخاطر التي ترتبط بأصول والتزامات الشركة، حيث يتوجب على إدارة الشركة توفير الرقابة المستمرة على أصولها، في ظل عوامل السوق المتقلبة، والأوضاع الاقتصادية التي تحيط بالشركة.

أما (Kamaruzaman, 2019) فقد أشار إلى أن المخاطر المالية هي المخاطر التي تتسبب في حدوثها السياسات التي تتبعها الشركة فيما يختص بالإدارة المالية، وتؤدي إلى تعثر في إدارة الموارد المالية، وبالتالي تعرض الشركة إلى مخاطر مالية.

مما سبق ذكره من تعريفات يلاحظ الباحث أن جميع التعريفات أجمعت على أن المخاطر المالية تمثل تهديد مباشر لأصول المنشأة وتؤدي إلى تعرض المنشأة لخسائر كبيرة جداً في غياب الرقابة عليها والسيطرة عليها على مستوى التخطيط والتنفيذ، وينحصر دور الرقابة الداخلية في تقديم التوصيات اللازمة للإدارة العليا تتضمن إرشادات واضحة في كيفية السيطرة على المخاطر المالية.

2- أنواع المخاطر المالية:

تُقسّم المخاطر الماليّة على فئتَين (موسى و آخرون، 2016م):

- المخاطر النظامية: هي نسبة المخاطر التي تعود الى حركة السوق ككل نسبة الى المخاطر الكلية. وان هذه المخاطر تؤثر على كافة القطاعات بالسوق، ولكن بدرجات متفاوتة، ويطلق عليها بالمخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنويع وتشمل المخاطر النظامية المكونات التالية: مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر القوة الشرائية، ومخاطر السوق.
- المخاطر غير النظامية او المخاطر الخاصة: هي عبارة عن حالات عدم التأكد التي تنشأ بسبب ظروف خاصة، أو عوامل متعلقة بشركة معينة، أو قطاع معين حيث إنها تكون مستقلة عن مخاطر النشاط الاقتصادي، وعادة ما تسمى هذه المخاطر بالمخاطر الاستثنائية، أو المخاطر غير السوقية، أو المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنويع. وتمتاز المخاطر غير النظامية بمجموعة من الخصائص منها أنها تنشأ بفعل عوامل تخص الشركة ذاتها، وتؤثر فقط في شركة معينة، ويمكن تجنبها عن طريق التنويع.

هناك أنواع كثيرة من المخاطر المالية، ولأغراض الدراسة الحالية سيتم التركيز على المخاطر المالية التالية: مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر السوق.

أ. مخاطر الائتمان:

وأشار (العيسى، 2012م) بأن المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ نتيجة قيام أحد الأطراف بإحداث خسارة للطرف الآخر نتيجة عدم وفائه بالالتزامات المترتبة عليه.

وفي الائتمان التجاري يقوم الموردون بتزويد المشترين بالسلع والخدمات بالأجل، ومن الطبيعي بالنسبة للشركة التي تبيع سلعاً أو تقدم خدمات بالأجل أن تتعرض لمخاطرة عدم تسديد قيام العميل بسداد ما عليه من التزامات أو التأخير لوقت أطول مما تم الاتفاق عليه للسداد (محمد م.، التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل، 2015م).

استناداً على ما ذكر من تعريفات يرى الباحث بأن مخاطر الائتمان تتمثل في المخاطر الناجمة عن عدم مقدرة العملاء على سداد ما عليهم من مستحقات تخص المنشآت التي قامت بمنح الائتمان.

ب. مخاطر السيولة:

تصنف المخاطر السيولة من ضمن المخاطر المالية، وتتمثل في عدم مقدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المستحقة عليها، مما يدفعها لمواجهة التزاماتها من خلال بيع أصل من أصولها، أو اللجوء إلى الاقتراض (أحمد و عيسى، 2018)

وتتمثل مخاطر السيولة في عدم توفر رأس المال العامل اللازم لمتابعة الأنشطة التشغيلية الروتينية لدى الشركة، مما ينعكس سلباً على مقدرة الشركة في الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء والمستثمرين لدى الشركة (فضيله، عابد، مملوك، و أنس، 2014م).

ووفقاً لما ذكر من مفاهيم خاصة بمخاطر السيولة يرى الباحث بأن مخاطر السيولة يمكن تعريفها بأنها المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم مقدرة الشركة على مواجهة التزاماتها في المدى القصير أو الطويل، الأمر الذي يجعل الشركة مجبرة على اتخاذ مجموعة من التدابير مثل بيع أصل من أصول الشركة أو الاقتراض من البنك، وبالرغم من أن هذه التدابير تؤدي إلى معالجة مشاكل نقص السيولة في وقت حدوثها إلى أنها تقود إلى نشوء مشاكل إضافية في الأجل الطويل متمثلة في زيادة حجم التزامات الشركة أو انخفاض حجم أصول الشركة.

ج. مخاطر رأس المال:

تعطي المنشآت اهتماها متزايداً بكفاية رأس المال، حيث يعتبر رأس المال ضماناً لحقوق كل من الدائنين والمساهمين، وتتمثل مخاطر رأس المال في عدم كفاية رأس المال لتحمل الخسائر التي قد تؤثر على أموال الدائنين والمساهمين (أحمد و عيسى، 2018).

وعرف (البواردي، عبد الرحمن، العليمات، و نوفان، 2016م) مخاطر رأس المال بأنها المدى الذي يمكن أن تنخفض إليه قيمة أصول الشركة، قبل أن يكون لذلك الانخفاض أثراً على حقوق الملاك وغيرهم.

وتعتبر مخاطر رأس المال من المخاطر المالية الناتجة من عدم مقدرة الشركة على تحمل الخسائر المحتملة التي قد تتعرض لها، من مزاولتها لأنشطتها المختلفة في بيئة العمل، وعدم مقدرة الشركة على الاحتفاظ برأس مال كافي لمواجهة أي خسائر محتملة قد تتعرض لها (حمزة و مال الله، 2018م).

من مفاهيم مخاطر رأس المال سالفة الذكر يرى الباحث أن مخاطر رأس المال تتمثل عدم مقدرة رأس مال الشركة في مواجهة الخسائر التي تتعرض لها الشركة لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالجانب الإداري المتمثل في عدم مقدرة الإدارة على الاستفادة القصوى من الموارد المادية والبشرية لتحقيق أهداف الشركة، بالإضافة لحدة المنافسة على المستوى المحلي والعالمي، مما يؤدي إلى تآكل رأس المال بشكل يؤثر على حقوق المساهمين والموردين.

د. مخاطر السوق:

عرف (الخفاجي و الشكرجي، 2018م) المخاطر السوقية بأنها انحراف في العائد المتوقع للمساهمين بسبب التغيرات التي تحدث في أسعار الأوراق المالية، وتحدث تغيرات أسعار الأوراق المالية لأسباب عديدة منها تغيرات السوق من حيث العرض والطلب، بالإضافة التغيرات السياسية والاقتصادية.

وأما (بن خالق، 2017م) فقد أوضح بأن مخاطر السوق ترتبط ارتباط وثيق بمخاطر تقلبات السوق، وتتمثل هذه التقلبات في أسعار الصرف، والأسعار السوقية للمنتجات، وأسعار الفوائد.

وأشار (العيسى، 2012م) إلى أن مخاطر السوق عبارة عن مخاطر مالية ناتجة من تقلبات السوق، وتؤدي إلى تقلبات في القيمة السوقية، أو في التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل.

وتأسيساً على ما سبق من مفاهيم يرى الباحث أن مخاطر السوق التقلبات التي تحدث على مستوى أسعار صرف العمليات المحلية مقابل العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، وأسعار الأوراق المالية، والتي تؤثر بشكل واضح على القيمة العادلة لموجودات والتزامات الشركة.

3- أدوات إدارة المخاطر المالية:

من أدوات إدارة المخاطر المالية ما يلي: (كيف تساعدك إدارة المخاطر المالية على تعزيز الصحة المالية لشركتك, 2024):

أ. **تنويع الاستثمارات :(Investment Diversification)** يعتبر تنويع الاستثمارات أحد الأساليب الفعالة لتقليل المخاطر المالية. على سبيل المثال، في القطاع المالي، يمكن توزيع الاستثمارات على مجموعة متنوعة من الأصول مثل الأسهم والسندات والعقارات لتقليل تأثير تقلبات السوق على المحفظة المالية.

ب. **استخدام المشتقات المالية :(Financial Derivatives)** تُستخدم المشتقات المالية مثل الخيارات (Options) والعقود الآجلة (Futures)للتحوط ضد مخاطر السوق. في قطاع الطاقة، تستخدم الشركات العقود الآجلة لحماية نفسها من تقلبات أسعار النفط والغاز.

ج. **التأمين :(Insurance)** يعتبر التأمين أداة رئيسية لإدارة المخاطر المالية. في قطاع الصحة، تستخدم المستشفيات وشركات الأدوية التأمين ضد المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية لحماية أصولها.

د. **التحوط :(Hedging)** تتضمن استراتيجية التحوط استخدام أدوات مالية لتقليل تأثير تقلبات الأسعار على الأصول المالية. في القطاع الزراعي، يستخدم المزارعون عقود التحوط لحماية أنفسهم من تقلبات أسعار المحاصيل.

هـ. **الإدارة الفعالة للديون :(Effective Debt Management)** تشمل هذه الاستراتيجية تقليل مستويات الدين وتحسين شروط القروض لتقليل المخاطر المالية. في القطاع الصناعي، يمكن تحسين إدارة الديون من خلال إعادة التفاوض على شروط القروض وتخفيض تكلفة التمويل.

رابعاً: الدراسة الميدانية:

1- الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية:

يتم توزيع الشركات المدرجة في السوق على (21) قطاع هي: قطاع الطاقة ويضم (7) شركات، وقطاع المواد الأساسية ويضم (46) شركة، وقطاع السلع الرأسمالية ويضم (13) شركة، وقطاع الخدمات التجارية والمهنية ويضم (5) شركات، وقطاع النقل ويضم (7) شركة، وقطاع السلع طويلة الأجل ويضم (6) شركات، وقطاع الخدمات الاستهلاكية ويضم (12) شركات، وقطاع الإعلام والترفيه ويضم (4) شركة، وقطاع تجارة السلع الكمالية ويضم (8) شركات، وقطاع تجزئة السلع الاستهلاكية ويضم (8) شركات، وقطاع إنتاج الأغذية ويضم (17) شركة، وقطاع الرعاية الصحية ويضم (10) شركات، وقطاع الأدوية ويضم (3) شركات، وقطاع البنوك ويضم (10) بنوك، وقطاع الخدمات المالية ويضم (8) شركات، وقطاع التأمين ويضم (26) شركة، وقطاع التطبيقات وخدمات التقنية ويضم (5) شركة، وقطاع الاتصالات ويضم (4) شركات، وقطاع المرافق العامة ويضم (5) شركات، وقطاع الصناديق العقارية المتداولة ويضم (18) شركة، وقطاع إدارة وتطوير العقارات ويضم (13) شركة. (تداول السعودية، 2024م)

جدول (3): هيكلة السوق المالية السعودية حسب القطاعات

م	اسم القطاع	عدد الشركات داخل القطاع
1	الطاقة	7
2	المواد الأساسية	46
3	السلع الرأسمالية	13
4	الخدمات التجارية والمهنية	5
5	النقل	7
6	السلع طويلة الأجل	6
7	الخدمات الاستهلاكية	12
8	الإعلام والترفيه	4
9	تجزئة وتوزيع السلع الكمالية	8
10	تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية	8
11	إنتاج الأغذية	17
12	الرعاية الصحية	10
13	الأدوية	3
14	البنوك	10
15	الخدمات المالية	8

م	اسم القطاع	عدد الشركات داخل القطاع
16	التأمين	26
17	التطبيقات وخدمات التقنية	5
18	الاتصالات	4
19	المرافق العامة	5
20	الصناديق العقارية المتداولة	18
21	إدارة وتطوير العقارات	13
	مجموع الشركات المدرجة بالسوق	235

المصدر: (تداول السعودية، 2024م)

2- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، أما عينة الدراسة فتتمثل فيما يلي:

أ. عدد (20) فرد، وذلك باختيار عدد (2) فرد من كل شركة تم اختيارها عشوائياً من مجموعة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، والذين يمثلون مجموعة المحاسبين والمراجعين الداخليين. وتم توزيع عدد (20) استبانة استرجع منها عدد (20) استبانة تم استخدامها في التحليل.

ب. عدد (16) فرد، تم اختيارهم عشوائياً من مجموعة أساتذة الجامعات المتخصصين في مجال المحاسبة وإدارة الأعمال.

3- تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أ. التكرارات والنسب المئوية لعبارات الفرضيات:

جدول (4): يوضح التكرارات والنسب المئوية لعبارات الفرضية الأولى (تسهم إدارة المراجعة المالية بالشركات في تدنية المخاطر المالية).

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1/ تسهم إدارة المراجعة الداخلية بجانب المراجعة المالية والتشغيلية في تدنية المخاطر المالية التي يمكن أن تواجهها الشركة، وذلك من خلال تقديم التوصيات والإرشادات اللازمة لذلك.	24	11	1	0	0
	%66.6	%30.6	%2.8	%0	%0
2/ تسهم إدارة المراجعة الداخلية في وضع الإجراءات المناسبة للاتفاق مع العملاء بتقديم الضمانات الكافية في حالة البيع الآجل، لضمان حق الشركة في حالة تخلف العميل أو تأخره عن السداد.	14	22	0	0	0
	%38.9	%61.1	%0	%0	%0
3/ تسهم إدارة المراجعة الداخلية في وضع الإجراءات المناسبة للاتفاق مع طرف ثالث ليتحمل المخاطر الائتمانية، كالتأمين على الائتمان.	11	25	0	0	0
	%30.6	%69.4	%0	%0	%0
4/ تسهم إدارة المراجعة الداخلية في بناء النظم المالية والإدارية للشركة والتي من شأنها توفير المعلومات الملائمة التي يمكن أن عكس تطور الأوضاع الحقيقية للشركة من حيث السيولة.	18	18	0	0	0
	%50	%50	%0	%0	%0
	13	22	1	0	0

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5/ تسهم إدارة المراجعة الداخلية في التحليل المناسب لحاجة الشركة من التمويل، وتواريخ الاستحقاق للالتزامات المترتبة على الشركة.	%36.1	%61.1	%2.8	%0	%0
6/ تسهم إدارة المراجعة الداخلية في عملية التحوط لضمان كفاية رأس مال الشركة، للمحافظة على سلامة مركزها المالي.	19	12	5	0	0
	%52.8	%33.3	%13.9	%0	%0
7/ تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة لتقليل احتمالية وشدة تأثير مخاطر رأس المال على الشركة لتقليل الخسائر الناتجة عن مخاطر رأس المال.	16	18	2	0	0
	%44.4	%50	%5.6	%0	%0
8/ تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر السوق من خلال التوصية بإجراء مقابلة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة والتي تتم بعملة أجنبية.	8	26	2	0	0
	%22.2	%72.2	%5.6	%0	%0
9/ تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر السوق من خلال التوصية بتحليل العوامل التي تشكل المخاطر السوقية، وتؤدي إلى تقلبات في أسعار الصرف أو أسعار الفوائد، أو أسعار السوق، والبحث عن حلول وطرق لمواجهة تلك التقلبات.	11	22	3	0	0
	%30.6	%61.1	%8.3	%0	%0
الفرضية الأولى	134	176	14	0	0
	%41.4	%54.3	%4.3	%0	%0

المصدر: عمل الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية.

من الجدول أعلاه نجد أن:

1. (66.6%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تسهم إدارة المراجعة الداخلية بجانب المراجعة المالية والتشغيلية في تدنية المخاطر المالية التي يمكن أن تواجهها الشركة، وذلك من خلال تقديم التوصيات والإرشادات اللازمة لذلك.)، و(30.6%) يوافقون، (2.8%) محايدون.
2. (38.9%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في وضع الإجراءات المناسبة للاتفاق مع العملاء بتقديم الضمانات الكافية في حالة البيع الآجل، لضمان حق الشركة في حالة تخلف العميل أو تأخره عن السداد.)، و(61.1%) يوافقون.
3. (30.6%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في وضع الإجراءات المناسبة للاتفاق مع طرف ثالث ليتحمل المخاطر الائتمانية، كالتأمين على الائتمان.)، و(69.4%) يوافقون.
4. (50%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في بناء النظم المالية والإدارية للشركة والتي من شأنها توفير المعلومات الملائمة التي يمكن أن عكس تطور الأوضاع الحقيقية للشركة من حيث السيولة.)، و(50%) يوافقون.
5. (36.1%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في التحليل المناسب لحاجة الشركة من التمويل، وتواريخ الاستحقاق للالتزامات المترتبة على الشركة.)، و(61.1%) يوافقون، (2.8%) محايدون.
6. (52.8%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في عملية التحوط لضمان كفاية رأس مال الشركة، للمحافظة على سلامة مركزها المالي.)، و(33.3%) يوافقون، (13.9%) محايدون.
7. (44.4%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة لتقليل احتمالية وشدة تأثير مخاطر رأس المال على الشركة لتقليل الخسائر الناتجة عن مخاطر رأس المال.)، و(50%) يوافقون، (5.6%) محايدون.

8. (22.2%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر السوق من خلال التوصية بإجراء مقابلة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة والتي تتم بعملة أجنبية.)، و(72.2%) يوافقون، (5.6%) محايدون.
9. (30.6%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر السوق من خلال التوصية بتحليل العوامل التي تشكل المخاطر السوقية، وتؤدي إلى تقلبات في أسعار الصرف أو أسعار الفوائد، أو أسعار السوق، والبحث عن حلول وطرق لمواجهة تلك التقلبات.)، و(61.1%) يوافقون، (8.3%) محايدون.

جدول (5): يوضح التكرارات والنسب المئوية لعبارات الفرضية الثانية (لا تواجه إدارة المراجعة الداخلية بالشركات معوقات تقلل من اسهامها في تدنية المخاطر المالية).

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
11/ تمتلك إدارة المراجعة الداخلية ميثاق يوضح رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها، وصلاحياتها، ومسؤولياتها، وإجراءات عملها.	23	12	0	1	0
	%63.9	%33.3	%0	%2.8	%0
2/ تقوم إدارة المراجعة الداخلية بوضع خطة مراجعة سنوية وفق منهجية سليمة مبنية على تقييم المخاطر بصورة عامة والمخاطر المالية على وجه الخصوص.	22	13	1	0	0
	%61.1	%36.1	%2.8	%0	%0
3/ تتمتع إدارة المراجعة الداخلية بمكانة تنظيمية تسمح لها بإنجاز الأعمال والمسئوليات الخاصة بها بحرية.	18	16	2	0	0
	%50	%44.4	%5.6	%0	%0
4/ تلتزم إدارة المراجعة الداخلية بعدم القيام بأي أعمال تقوم بمراجعتها، بالإضافة إلى التزامها بالموضوعية في أحكامها على الأشياء التي تقوم بمراجعتها.	20	14	1	1	0
	%55.6	%38.8	%2.8	%2.8	%0
5/ يتمتع المراجعين الداخليين بالكفاءة الفنية والخلفية التعليمية المناسبة للمراجعات التي يقومون بها.	13	20	3	0	0
	%36.1	%55.6	%8.3	%0	%0
6/ يتوافر في إدارة المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والتدريب المستمر اللازم لتنفيذ مسئوليات المراجعة المناطة بها.	13	20	3	0	0
	%36.1	%55.6	%8.3	%0	%0
7/ يتوافر في إدارة المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والقدرات المتعلقة بالعلاقات الإنسانية والاتصالات الفعالة والمهارات في التعامل مع الأفراد.	11	20	5	0	0
	%30.6	%55.6	%13.8	%0	%0
8/ تقوم إدارة المراجعة الداخلية بجمع وتحليل وتفسير المعلومات، والحصول على الأدلة والقرائن الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة.	13	22	1	0	0
	%36.1	%61.1	%2.8	%0	%0
9/ تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتقرير عن نتائج أعمال المراجعة، ومتابعتها للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة على ضوء نتائج المراجعة.	12	22	2	0	0
	%33.3	%61.1	%5.6	%0	%0

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفرضية الثانية	145	159	18	2	0
	%44.8	%49.1	%5.6	%0.6	%0

المصدر: عمل الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية.

من الجدول أعلاه نجد أن:

1. (63.9%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تمتلك إدارة المراجعة الداخلية ميثاق يوضح رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها، وصلاحياتها، ومسؤولياتها، وإجراءات عملها.)، و (33.3%) يوافقون، و (2.8%) غير موافقون.
2. (61.1%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تقوم إدارة المراجعة الداخلية بوضع خطة مراجعة سنوية وفق منهجية سليمة مبنية على تقييم المخاطر بصورة عامة والمخاطر المالية على وجه الخصوص.)، و (36.1%) يوافقون، و (2.8%) محايدون.
3. (50%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تتمتع إدارة المراجعة الداخلية بمكانة تنظيمية تسمح لها بإنجاز الأعمال والمسئوليات الخاصة بها بحرية.)، و (44.4%) يوافقون، و (5.6%) محايدون.
4. (55.6%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تلتزم إدارة المراجعة الداخلية بعدم القيام بأي أعمال تقوم بمراجعتها، بالإضافة إلى التزامها بالموضوعية في أحكامها على الأشياء التي تقوم بمراجعتها.)، و (38.8%) يوافقون، و (2.8%) محايدون، و (2.8%) غير موافقون.
5. (36.1%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (يتمتع المراجعين الداخليين بالكفاءة الفنية والخلفية التعليمية المناسبة للمراجعات التي يقومون بها.)، و (55.6%) يوافقون، و (8.3%) محايدون.
6. (36.1%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (يتوافر في إدارة المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والتدريب المستمر اللازم لتنفيذ مسئوليات المراجعة المناطة بها.)، و (55.6%) يوافقون، و (8.3%) محايدون.
7. (30.6%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (يتوافر في إدارة المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والقدرات المتعلقة بالعلاقات الإنسانية والاتصالات الفعالة والمهارات في التعامل مع الأفراد.)، و (55.6%) يوافقون، و (13.8%) محايدون.
8. (36.1%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تقوم إدارة المراجعة الداخلية بجمع وتحليل وتفسير المعلومات، والحصول على الأدلة والقرائن الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة.)، و (61.1%) يوافقون، و (2.8%) محايدون.
9. (33.3%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن (تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتقرير عن نتائج أعمال المراجعة، ومتابعتها للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة على ضوء نتائج المراجعة.)، و (61.1%) يوافقون، و (5.6%) محايدون.

ب. اختبار الفرضيات:

جدول (6): يوضح الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، وقيم مربع كاي لاختبار الفرضية الأولى (تسهم إدارة المراجعة المالية بالشركات في تدنية المخاطر المالية).

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاستنتاج
1	تسهم إدارة المراجعة الداخلية بجانب المراجعة المالية والتشغيلية في تدنية المخاطر المالية التي يمكن أن تواجهها الشركة، وذلك من خلال تقديم التوصيات والإرشادات اللازمة لذلك.	22.167	2	0.000	4,638	0,542	دالة
2	تسهم إدارة المراجعة الداخلية في وضع الإجراءات المناسبة للاتفاق مع العملاء بتقديم الضمانات الكافية في حالة البيع الآجل، لضمان حق الشركة في حالة تخلف العميل أو تأخره عن السداد.	1.778	1	0.182	4,388	0,494	دالة

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاستنتاج
3	تسهم إدارة المراجعة الداخلية في وضع الإجراءات المناسبة للاتفاق مع طرف ثالث ليتحمل المخاطر الائتمانية، كالتأمين على الائتمان.	5.444	1	0.020	4,305	0.467	دالة
4	تسهم إدارة المراجعة الداخلية في بناء النظم المالية والإدارية للشركة والتي من شأنها توفير المعلومات الملائمة التي يمكن أن عكس تطور الأوضاع الحقيقية للشركة من حيث السيولة.	0.000	1	1.000	4,500	0,507	دالة
5	تسهم إدارة المراجعة الداخلية في التحليل المناسب لحاجة الشركة من التمويل، وتواريخ الاستحقاق للالتزامات المترتبة على الشركة.	18.500	2	0.000	4,333	0.534	دالة
6	تسهم إدارة المراجعة الداخلية في عملية التحوط لضمان كفاية رأس مال الشركة، للمحافظة على سلامة مركزها المالي.	8.167	2	0,017	4.388	0.728	دالة
7	تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة لتقليل احتمالية وشدة تأثير مخاطر رأس المال على الشركة لتقليل الخسائر الناتجة عن مخاطر رأس المال.	12.667	2	0.002	4,388	0.598	دالة
8	تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر السوق من خلال التوصية بإجراء مقابلة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة والتي تتم بعملة أجنبية.	26.000	2	0.000	4.166	0,507	دالة
9	تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر السوق من خلال التوصية بتحليل العوامل التي تشكل المخاطر السوقية، وتؤدي إلى تقلبات في أسعار الصرف أو أسعار الفوائد، أو أسعار السوق، والبحث عن حلول وطرق لمواجهة تلك التقلبات.	15.167	2	0.001	4.222	0,590	دالة
	الفرضية الأولى	130.889	2	0.000	4.370	0.566	دالة

المصدر: عمل الباحث من و اقع بيانات الدراسة الميدانية.

من الجدول أعلاه نجد أن أغلب القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارات الفرضية الأولى.

ونجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي للفرضية الأولى ككل هي أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تجاه الفرضية الأولى، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت

آراء المبحوثين القبول على الفرضية الأولى ككل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إسهام المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية، عليه تم التحقق من الفرضية الأولى.

جدول (7): يوضح الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، وقيم مربع كاي لاختبار الفرضية الثانية (لا تواجه إدارة المراجعة الداخلية بالشركات معوقات تقلل من اسهامها في تدنية المخاطر المالية).

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاستنتاج
1	تمتلك إدارة المراجعة الداخلية ميثاق يوضح رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها، وصلاحياتها، ومسؤولياتها، وإجراءات عملها.	20.167	2	0.000	4.583	0.649	دالة
2	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بوضع خطة مراجعة سنوية وفق منهجية سليمة مبنية على تقييم المخاطر بصورة عامة والمخاطر المالية على وجه الخصوص.	18.500	2	0.000	4.583	0.554	دالة
3	تتمتع إدارة المراجعة الداخلية بمكانة تنظيمية تسمح لها بإنجاز الأعمال والمسئوليات الخاصة بها بحرية.	12.667	2	0.002	4.444	0.606	دالة
4	تلتزم إدارة المراجعة الداخلية بعدم القيام بأي أعمال تقوم بمراجعتها، بالإضافة إلى التزامها بالموضوعية في أحكامها على الأشياء التي تقوم بمراجعتها.	30.444	3	0.000	4.472	0.696	دالة
5	يتمتع المراجعين الداخليين بالكفاءة الفنية والخلفية التعليمية المناسبة للمراجعات التي يقومون بها.	12.167	2	0.002	4.277	0.614	دالة
6	يتوافر في إدارة المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والتدريب المستمر اللازم لتنفيذ مسئوليات المراجعة المناطة بها.	12.167	2	0.002	4.277	0.614	دالة
7	يتوافر في إدارة المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والقدرات المتعلقة بالعلاقات الإنسانية والاتصالات الفعالة والمهارات في التعامل مع الأفراد.	9.500	2	0.009	4.166	0.654	دالة
8	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بجمع وتحليل وتفسير المعلومات، والحصول على الأدلة والقرائن الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة.	18.500	2	0.000	4.333	0.534	دالة
9	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتقرير عن نتائج أعمال المراجعة، ومتابعتها للتأكد من اتخاذ الإجراءات	16.667	2	0.000	4.277	0.566	دالة

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاستنتاج
	التصحيحية المطلوبة على ضوء نتائج المراجعة.						
الفرضية الثانية		251.728	3	0.000	4.379	0.620	دالة

المصدر: عمل الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية.

من الجدول أعلاه نجد أن أغلب القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارات الفرضية الثانية.

ونجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي للفرضية الأولى ككل هي أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تجاه الفرضية الثانية، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على الفرضية الثانية ككل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لا تواجه إدارة المراجعة الداخلية في الشركات معوقات والحد من المخاطر المالية، عليه تم التحقق من الفرضية الثانية.

خامساً: النتائج:

من خلال الدراسة توصل الباحث للنتائج التالية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إسهام المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية، ومن هذه النتيجة الرئيسية توصل الباحث للنتائج الفرعية التالية:

أ. تسهم إدارة المراجعة الداخلية بجانب المراجعة المالية والتشغيلية في تدنية المخاطر المالية التي يمكن أن تواجهها الشركة، وذلك من خلال تقديم التوصيات والإرشادات اللازمة لذلك.

ب. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في وضع الإجراءات المناسبة للاتفاق مع العملاء بتقديم الضمانات الكافية في حالة البيع الآجل، لضمان حق الشركة في حالة تخلف العميل أو تأخره عن السداد.

ج. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في وضع الإجراءات المناسبة للاتفاق مع طرف ثالث ليتحمل المخاطر الائتمانية، كالتأمين على الائتمان.

د. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في بناء النظم المالية والإدارية للشركة والتي من شأنها توفير المعلومات الملائمة التي يمكن أن عكس تطور الأوضاع الحقيقية للشركة من حيث السيولة.

هـ. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في التحليل المناسب لحاجة الشركة من التمويل، وتواريخ الاستحقاق للالتزامات المترتبة على الشركة.

و. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في عملية التحوط لضمان كفاية رأس مال الشركة، للمحافظة على سلامة مركزها المالي.

ز. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة لتقليل احتمالية وشدة تأثير مخاطر رأس المال على الشركة لتقليل الخسائر الناتجة عن مخاطر رأس المال.

ح. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر السوق من خلال التوصية بإجراء مقابلة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة والتي تتم بعملة أجنبية.

ط. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر السوق من خلال التوصية بتحليل العوامل التي تشكل المخاطر السوقية، وتؤدي إلى تقلبات في أسعار الصرف أو أسعار الفوائد، أو أسعار السوق، والبحث عن حلول وطرق لمواجهة تلك التقلبات.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم مواجهة إدارة المراجعة الداخلية لمعوقات تقلل من إسهامها في تدنية المخاطر المالية، ومن هذه النتيجة الرئيسية توصل الباحث للنتائج الفرعية التالية:

أ. تمتلك إدارة المراجعة الداخلية ميثاق يوضح رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها، وصلاحياتها، ومسؤولياتها، وإجراءات عملها.

ب. تقوم إدارة المراجعة الداخلية بوضع خطة مراجعة سنوية وفق منهجية سليمة مبنية على تقييم المخاطر بصورة عامة والمخاطر المالية على وجه الخصوص.

ج. تتمتع إدارة المراجعة الداخلية بمكانة تنظيمية تسمح لها بإنجاز الأعمال والمسئوليات الخاصة بها بحرية.

د. تلتزم إدارة المراجعة الداخلية بعدم القيام بأي أعمال تقوم بمراجعتها، بالإضافة إلى التزامها بالموضوعية في أحكامها على الأشياء التي تقوم بمراجعتها.

هـ. يتمتع المراجعين الداخليين بالكفاءة الفنية والخلفية التعليمية المناسبة للمراجعات التي يقومون بها.

و. يتوافر في إدارة المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والتدريب المستمر اللازم لتنفيذ مسئوليات المراجعة المناطة بها.

ز. يتوافر في إدارة المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والقدرات المتعلقة بالعلاقات الإنسانية والاتصالات الفعالة والمهارات في التعامل مع الأفراد.

ح. تقوم إدارة المراجعة الداخلية بجمع وتحليل وتفسير المعلومات، والحصول على الأدلة والقرائن الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة.

ط. تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتقرير عن نتائج أعمال المراجعة، ومتابعتها للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة على ضوء نتائج المراجعة.

سادساً: التوصيات:

استناداً على هذه الدراسة والدراسات السابقة حول دور المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية يوصي الباحث بالآتي:

1. دعم إدارة المراجعة الداخلية وذلك من خلال توفير المكانة التنظيمية التي تسمح لها بأداء رسالتها وتحقيق أهدافها بكل سهولة ويسر.
2. دعم إدارة المراجعة الداخلية وذلك من خلال توفير الموارد المادية والبشرية التي تعينها على أداء رسالتها وتحقيق أهدافها باحترافية عالية.
3. توفير فرص التدريب والتطوير المستمر وذلك لمواكبة أحدث التطورات في مجال المراجعة الداخلية.
4. العمل على تذليل جميع المعوقات التي تحد من عمل إدارة المراجعة الداخلية بكفاءة عالية.
5. العمل على تحديث ميثاق المراجعة الداخلية دورياً لمواكبة أحدث التطورات في مجال المراجعة الداخلية.

سابعاً: المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

- أحمد، و عيسى. (2018). إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويره، الجزائر.
- البواردي، عبد الرحمن، العليمات، و نوفان. (2016م). دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بسياسة تنويع الاستثمار-دراسة ميدانية. *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*، الصفحات 626-640.
- حسن كريم حمزة، و مرتضى عبد الحافظ مال الله. (2018م). قياس أثر مخاطر السيولة والائتمان وملاءة رأس المال في درجة الأمان المصرفي: دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة الاقتصادي الخليجي*، الصفحات 1-52.
- ريك هايز، فيليب والاج، و هانز جورتميكر. (2015). *مبادئ المراجعة "مقدمة للمعايير الدولية للمراجعة"* (المجلد الثالثة). (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المترجمون) الرياض: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- سعد مجيد الجنابي. (2019). أثر تنوع المحفظة الاستثمارية في تقليل المخاطر المالية-دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العراقية. *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية* (9 (1))، الصفحات 26-42.
- سعيدة بن خالق. (2017م). دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة ايباش للأشغال العامة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- السماني عطا المنان عبد الرحيم محمد. (الثاني تموز, 2021م). دور الالتزام بمتطلبات المراجعة الداخلية في الحد من التعدى على النقدية. *المجلة العربية للنشر العلمي*، الصفحات 97-61.
- صالح حمد الشنيفي. (2019م). *مدخل إلى المراجعة الداخلية (الإطار العام، والمفاهيم، والتطبيق)* (الإصدار الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد الأولى). الرياض: د. صالح بن حمد الشنيفي، قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.
- عبد الرحمن علي التويجري، علي عبد الله النودل، محمد عبد الله آل عباس، محمد عبد الله الشتوي، و حسين محمد النافعابي. (2022م). *المراجعة الداخلية: النظرية والتطبيق* (المجلد الأولى). الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة.
- علي أحمد الخفاجي، و بشار ذنون الشكرجي. (2018م). تقدير المخاطر السوقية التي تواجه المصارف-دراسة على عينة من المصارف الخاصة بسوقي العراق وعمان للأوراق المالية. *مجلة تنمية الرافدين*.
- فضيله، عابد، مملوك، و أنس. (2014م). تحليل المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية. *مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، الصفحات 317-331.

- قاسم محمد العنزي. (2017م). الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء التشغيلي للعاملين. *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 9*، الصفحات 43-68.
- قاسم، و زينب عبد الحفيظ أحمد. (2017م). إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.
- محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح. (ديسمبر, 2008م). إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية. *مجلة الفكر المحاسبي*.
- مصطفى عيسى خضير. (2009م). *المراجعة "المفاهيم والمعايير والإجراءات"* (المجلد الثالثة). الرياض: جامعة الملك سعود النشر العلمي والمطابع.
- مياد أنيس محمد. (2015م). التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- ميرفت علي أبو كمال. (2015م). الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف للمعايير الدولية بازل II- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين . رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ياسين أحمد العيسى. (2012م). مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد القوائم المالية السابع: الأدوات المالية-الإفصاحات-دراسة ميدانية على البنوك الأردنية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*.

2- المو اقع باللغة الإنجليزية:

- Kamaruzaman. (2019). Ownership structure , corporate risk disclosure and firm value: Malaysian perspective. International Journal of Managment and Managerial and Financial Accounting, pp. 113-131.

3- المو اقع الإلكترونية:

- موقع تداول السعودية:

https://www.saudiexchange.sa/wps/portal/saudiexchange/ourmarkets/main-market-watch?locale=ar

- getvom.com كيف تساعدك إدارة المخاطر المالية على تعزيز الصحة المالية لشركتك